اقتصاد

تركيا ترحب بالاستثمارات القطرية

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن الاستثمارات القطرية الأخيرة مؤشر على الثقة باقتصاد بلادنا، مشدداً على رفضه انتقادات المعارضة لاستحواذ قطر على 10% من بورصة إسطنبول، خاصة أن قطر ليست الدولة الوحيدة التي لديها استثمارات في تركيا، إذ تتصدر هولندا الاستثمارات المباشرة في بلاده. وأضاف أردوغان في خطاب متلفز عقب الاجتماع الأسبوعي للحكومة، وفق ما نقلته وكالة الأناضول، أمس الثلاثاء، أن حصة صندوق الثروة السيادي التركي من بورصة إسطنبول عقب الاتفاقية الأخيرة مع قطر عادت إلى نسبتها قبل عام والبالغة 80,6%. وأشار إلى أن جهاز قطر للاستثمار هو مؤسسة دولية لديها استثمارات بأكثر من 400 مليار دولار في أكثر من 40 دولة حول العالم، بينها ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، مشيرا إلى أن جهاز قطر للاستثمار يمتلك 10,3% من بورصة لندن. وأضاف: «لم يخرج أحد في العالم ليثرثر بأن قطر تستولي علينا عبر استثماراتها، كما لم يخرج أحد قائلا: لنسلم سند ملكية ألمانيا أو بريطانيا إلى القطريين، بل على العكس تماما، رحب الجميع بالاستثمارات القطرية». ولفت إلى أن هذا النوع من الاستثمارات مؤشر على الثقة بتركيا واقتصادها، متسائلا: «لماذا أنتم منزعجون من ذلك؟». وقال أردوغان إن «قطر ليست الدولة الوحيدة التي لديها استثمارات في تركيا، إذ تتصدر هولندا الاستثمارات المباشرة في بلادنا خلال آخر 15 سنة، تليها الولايات المتحدة وبريطانيا، فيما تحل قطر بالمركز السابع عشر».

وأكد أن صندوق الثروة السيادي اشترى حصة البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية في بورصة إسطنبول، والبالغة 10% خلال العام الماضي. وذكر أن البورصة الأميركية كانت تمتلك 7% من بورصة إسطنبول حتى عام 2018، لكن المعارضة لم تثر أي عاصفة من قبيل «أوروبا أو الولايات المتحدة تستولي على تركيا». ولفت إلى أن الحكومات التي ترأسها بذلت جهودا حثيثة لجذب الاستثمارات الدولية إلى تركيا، كما شجعت المستثمرين الأتراك على الاستثمار في الخارج. وقال أردوغان إن تركيا تتعرض لهجمات داخلية وخارجية بسبب سياساتها المستقلة والمشرّفة، مؤكدا أن تلك الهجمات يتم إفشالها واحدة تلو الأخرى. وأكد استعداد بلاده وشعبه لصد تلك الهجمات، «لكن ما يحزننا شريحة تنال رزقها في تركيا وتعاديها، تتنفس هواء تركيا وتكره أذانها وعلمها، تستمتع بتركيا ولا تحب شعبها».

وأضاف أن «هذه الشريحة تبدو في الظاهر ديمقراطية وإنسانية ومتسامحة، لكنها في الحقيقة فاشية وتتقدم الانقلابيين ونخب الوصاية». تابع الرئيس التركي: «يظهرون وكأنهم يعملون كثيرا لكنهم لا ينتجون شيئا، يتحدثون كثيرا لكنهم لا يقولون شيئا، يتصرفون وكأنهم يعلمون الكثير عن العالم لكنهم لا يدرون أنهم لا يعلمون شيئا».

كان صندوق الثروة السيادي التركي، قد أعلن، أول من أمس، استكمال عملية نقل 10% من أسهم بورصة إسطنبول إلى جهاز قطر للاستثمار، مشيرا إلى أن العملية جاءت بموجب اتفاقية أبرمت في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بين الجانبين.

(فرانس برس)

تضخم سلبي للشهر الرابع بمنطقة اليورو

أظهر تقدير أولي من مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات» أمس، أن أسعار المستهلكين في منطقة اليورو تراجعت بأكثر من المتوقع على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، متأثرة بانخفاض حاد في تكاليف الطاقة. وقال تقرير «يوروستات» إن التضخم في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 سجل -0,3 بالمائة على أساس سنوي، وهو نفس المعدل المسجل في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول وأقل من التوقعات عند -0,2 بالمائة في استطلاع أجرته رويترز للاقتصاديين. كذلك تراجعت الأسعار على أساس شهري بنسبة 0,3 بالمائة. ونوفمبر/ تشرين الثاني الشهر الرابع على التوالي من التضخم السلبي على أساس سنوي. وتراجعت أسعار الطاقة -8,4 بالمائة على أساس سنوي في الشهر الماضي، بينما ارتفعت أسعار الأغذية غير المصنعة 4,2 بالمائة.

لقطات

الريال اليمني فقد 250% من قيمته

قالت الامم المتحدة، امس، إن الريال اليمني فقد 250% من قيمته منذ بدء الحرب عام 2015. جاء ذلك في تغريدة لمكتب برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة في اليمن، نشرها عبر حسابه على تويتر. وقال البرنامج الاممي إن «سنوات الحرب في اليمن، ادت إلى فقدان العملة المحلية 250% من قيمتها، واسعار المواد الغذائية ارتفعت في المتوسط بنسبة 140%. ولفت إلى ان نطاق المساعدات الغذائية توسع من مليون شخص في بداية الحرب، إلى 13 مليون شخص حاليا. واضاف: «تزداد الحياة اليومية صعوبة على الملايين من الاشخاص المحاصرين في الأزمة اليمنية».

ليبيا تبحث أزمة تجميد إيرادات النفط

دعا رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج، عددا من المسؤولين لاجتماع، أمس، لبحث الآثار المترتبة عن تجميد إيرادات النفط. جاء ذلك في رسالة رسمية وجهها السراج، لكل من رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الاعلى للدولة، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط، ورئيس المجلس الاعلى للقضاء، والقائم بأعمال النائب العام، ووزيري التخطيط والمالية، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية. ويناقش الاجتماع بحسب الرسالة «التداعيات والآثار المترتبة على عملية تجميد الإيرادات النفطية، واقتراح حلول ناجعة للأزمة، بما يجنب ليبيا مخاطر الحروب والمزيد من التشظي والانفصال».

ارتفاع إيرادات قناة السويس

قال رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع، أمس، في بيان صحافي، إن إيرادات قناة السويس ارتفعت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بنسبة 2,4% إلى 488,1 مليون دولار على أساس سنوي. والقناة هي أقصر طرق الشحن بين أوروبا وآسيا وتعد من المصادر الرئيسية للعملة الصعبة لمصر. وتراجعت إيرادات قناة السويس إلى 5,72 مليارات دولار في السنة المالية 2019-2020 من 5,75 مليارات دولار في السنة السابقة.

فخ شركات توظيف الأموال

مصطفى عبد السلام

منذ تفشي وباء كورونا، سارعت البنوك المركزية العربية إلى خفض الفائدة، تبعتها في ذلك البنوك بخفض مماثل، وربما أكبر، خاصة على ودائع صغار المدخرين، والضحية هو المدخر الصغير وأصحاب المعاشات والمتقاعدون الذين يدخرون تحويشة العمر ومكافأة نهاية الخدمة للحصول على عائد مناسب من البنك يغطي التزاماتهم، ومع الخفض المتواصل في الفائدة يجد هؤلاء أنفسهم في وضع مالي حرج قد يدفعهم إلى الاقتراب من أصل مدخراتهم لمواجهة أعباء الحياة.

معظم البنوك المركزية تخفض الفائدة لأسباب منطقية أبرزها تراجع تضخم الأسعار، وقلة الطلب على الأموال من قبل المقترضين، وحدوث شلل في تأسيس المشروعات الجديدة، كما أن الحكومات تريد تحريك مناخ الاستثمار بهدف خلق فرص عمل تعوض الفرص المفقودة بسبب كورونا، وبالتالي إتاحة أموال رخيصة وبتكلفة أقل للمستثمرين.

وهناك بنوك مركزية تخفض الفائدة لخفض الدين العام باعتبار أن الحكومات هي أكبر مقترض من البنوك، وبالتالي تراعي هذه البنوك الحكومة أكثر من مراعاتها المودع الصغير وأصحاب المعاشات وهم بالملايين في دول المنطقة.

خطورة الخفض المتواصل للفائدة هو أنه قد يدفع أصحاب الأموال إلى البحث عن أدوات استثمار تحقق عائداً أكبر من عائد البنوك الضعيف بغض النظر عن درجة المخاطر.

البعض اتجه لشراء ذهب خاصة مع وجود توقعات قبل شهور بحدوث قفزات في سعره بسبب زيادة مخاطر الاقتصاد العالمي جراء وباء كورونا، وهناك من اتجه للمعادن النفيسة، أو الأراضي والعقارات، أو حتى شراء السلع المعمرة.

وهناك توجه لشركات توظيف الأموال التي أتوقع زيادة عددها خلال الفترة المقبلة مستغلة الفراغ الذي أحدثته البنوك، ذلك لأن هذه الشركات التي لا تخضع معظمها لرقابة الحكومات تمنح عوائد ضخمة وأحيانا خيالية، وباتت تعمل في مجالات عدة.

وهناك من سيتجه للاستثمار في العملات الرقمية بالغة الخطورة والتي شهدت أسعارها قفزات، خاصة بيتكوين، العملة المشفرة الكبرى في العالم، والتي شهدت تذبذبات عنيفة خلال الأيام الماضية. وهناك من بات يستثمر أمواله في العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، وهذا خطر على أسواق الصرف في دول المنطقة، إذا إنه يزيد عملية اكتناز الدولار، وبالتالي الضغط على العملة المحلية.

الحكومات والبنوك المركزية العربية مطالبة بالتحرك للحفاظ على المدخر الصغير وأصحاب المعاشات قبل أن يقع الملايين منهم فريسة لعمليات نصب واحتيال من قبل شركات توظيف أموال وعملات رقمية.

5% زيادة في عائدات ضريبة المبيعات في الأردن

عمّان ـ **العربي الجديد**

شهدت حصيلة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن ارتفاعاً رغم التداعيات السلبية التي ترتبت على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقال المدير العام لضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، حسام أبو علي، إن عائدات ضريبة المبيعات باستثناء النفط بلغت 1,99 مليار دينار (2,8 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بزيادة قدرها 5% عن نفس الفترة من العام الماضي، التي سجلت إيرادات بقيمة 2,65 مليار دولار. وأضاف أبو علي في بيان، أمس الثلاثاء، أن ارتفاع العائدات يرجع إلى مكافحة التهرب الضريبي والإصلاحات التي تقوم بها دائرة الضرائب في سياق رفع كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية.

وتستثني هذه العائدات قيمة الإيرادات الضريبية المتحصلة من مبيعات المشتقات النفطية التي تصل إلى 70% من إجمالي سعرها، وترتفع بحسب المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام عالمياً. وانتقد خبراء اقتصاد الضريبة المفروضة على المشتقات النفطية، مؤكدين أنها تفتقد إلى العدالة كونها تفرض بالتساوي على كافة الشرائح الاجتماعية من دون تمييز. وكانت الحكومة قد طبقت الضريبة الثابتة على المشتقات النفطية في يوليو/ تموز من العام الماضي، 2019، حيث كانت قبل ذلك نسبية وتم احتسابها على أساس سعر مرتفع للنفط وهو 66 دولاراً لبرميل برنت، بينما انخفضت الأسعار إلى ما دون ذلك بكثير. ويأتي ارتفاع العائدات الضريبية رغم البيانات الرسمية التي تشير إلى تراجع القدرات الشرائية للمواطنين في ظل انكماش اقتصادي، بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي زادت معدلات البطالة والفقر. وأظهرت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، أمس، ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات تاريخية، مسجلاً 23,9% خلال الربع الثالث من العام الجاري، بزيادة 4,8% عن الفترة نفسها من 2019. كذلك ذكرت دراسة للبنك الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أن نحو مليون أردني يعيشون تحت خط الفقر، بمبلغ 68 ديناراً (95 دولاراً) للفرد شهرياً.

وفي مايو/ أيار الماضي، توقعت وزارة المالية انكماش اقتصاد المملكة، الذي يعاني من ضغوط مالية، بنحو 3% خلال العام الجاري نتيجة تداعيات الأزمة الصحية.

مال وسياسة

تعاون الأعداء: معابر تجارية بين النظام السوري والمعارضة

لم تمنع الحرب الطاحنة في سورية فرقاء الصراع من التعاون اقتصادياً، عن طريق فتح معابر تجارية بين مناطق نظام بشار الأسد وأخرى تسيطر عليها المعارضة

عدنان عبد الرزاق

لأول مرة تتاهب سورية لفتح معابر تجارية رسمية بين المناطق التي يسيطر عليها نظام بشار الأسد وأخرى تديرها المعارضة في شمال غربي البلاد. وبعد ممانعة شعبية واحتجاج السكان بالمناطق المحررة من سلطة النظام في شهر إبريل/ نيسان الماضي على اعتزام فتح معابر بين مناطقهم وبين التي يسيطر عليها الأسد، أعلنت بداية الأسبوع الجاري إدارة «معبر سراقب التجاري» التابعة لـ«هيئة تحرير الشام» عبر «تلغرام» أنه «سيتم فتح معبر تجاري بين مناطق المعارضة ومناطق قوات الأسد خلال الأيام القادمة بين مدينتي (سرمين – سراقب) شرق إدلب. وبينت إدارة المعبر أن الهدف من فتح المعبر التجاري هو «زيادة النشاط الاقتصادي للمناطق الخارجة عن سيطرة الأسد في ظل تردي الأوضاع وتحسين الدخل المعيشي للعاملين، مضيفة أنه «على جميع التجار الذين يريدون إدخال البضائع التنسيق مع المكتب الاقتصادي التابع للمعبر والذي تديره الهيئة»، وجاء كل ذلك بعد التنسيق مع ممثلين لقوات الأسد وروسيا لفتح المعبر في القريب العاجل، مع العلم أن المعبر لا يسمح أبداً بمرور المدنيين من مناطق الأسد وإليها.

وأشارت إدارة المعبر إلى أن فتح المعبر «سيساهم في زيادة أرباح المزارعين للمتمكن من زراعة أراضيهم في الموسم القادم، وإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية للمناطق المحررة من النظام لمساعدة المصابين، محرضة التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على زيادة نشاطهم التجاري واستيراد البضائع من الخارج، والحد من عمليات التهريب غير الشرعية ومنع انتشارها عن طريق الخوة والعملاء، حسب تعبير بيان «هيئة تحرير الشام».

وحول المسموح والممنوع بالتبادل عبر المعبر العتيد، حددت إدارة المعبر بعض المواد التي يُسمح بإدخالها من مناطق سيطرة المعارضة إلى الجانب الآخر وهي: «الخضار والفواكه، والزيتون وزيت الزيتون، والمواد التموينية، والألبسة والأقمشة، ومعدات صناعية، وقطع السيارات الأوروبية، والحديد وبعض المعادن، والحجر ومواد البناء»، فيما حظرت إدارة المعبر مواد أخرى «كالذهب والفضة، والعملة الأجنبية، والأدوية والمعدات الطبية، والدخان ومشتقاته، ومواد التجميل، والملابس التركية، والمواد التي تستعمل في الحرب مثل السلاح والمواد المتفجرة أو ما يساعد ذلك». وفي هذا السياق، يؤكد العامل بالشؤون الإغاثية في سرمين، محمود التح، أن الاستعدادات مستمرة لافتتاح المعبر التجاري «الرسمي» شمال غربي سورية، بعد توقف التعامل والتبادل الرسمي، منذ سيطرة قوات الأسد وإيران، على مناطق شرق إدلب في آذار/مارس الماضي.

ويتوقع الإغاثي السوري، فتح أكثر من معبر رسمي، الأول في منطقة «الترنبة» والثاني في «مجارز» لتربط بين أول بلدة محررة «سرمين» وأول منطقة يسيطر عليها النظام «سراقب» وهما بلدتان متجاورتان شرقي إدلب شمال غربي سورية. ويقدر الإغاثي السوري عدد سكان سرمين حالياً، بعد عمليات النزوح من المناطق التي سيطر عليها الأسد، بنحو 50 ألف نسمة، في حين لم يزد سكانها عام 2011 عن 20 ألف نسمة، كاشفاً لـ«العربي الجديد» أن العديد من مكاتب الشحن بسرمين، بدأت الاستعداد لتوريد السلع والمنتجات إلى المناطق الأخرى بحال تم فتح المعبر.

وعن أنواع المنتجات التي يمكن أن تورِدها مناطق سيطرة المعارضة لمناطق الأسد، يضيف الإغاثي التح، أنها تتمثل في المنتجات الزراعية بالدرجة الأولى ومن ثم مستلزمات الحياة اليومية من أغذية ودواء لأن «المناطق المحررة» مفتوحة على تركيا وتستورد جميع السلع والمواد الضرورية. وحول ما إذا يمكن للتجار في ما يسمى «المناطق المحررة» توريد سلع تركية بالحقها النظام بمناطقه، يكشف التح أنه يتم تغيير ملامح السلع وبلد المنشأ، لتوضع بعبوات مكتوب عليها صناعة سورية.

في المقابل، يقول عضو غرفة تجارة إدلب السابق، نبيه السيد علي، لـ«العربي الجديد» إنه لا بد من التذكير بأن «المناطق المحررة» في إدلب لديها منفذ «باب الهوى» الاستراتيجي الحدودي مع الجارة تركيا، ما يعني أنه لا حاجة على الإطلاق إلى أي نوع من التبادل التجاري مع المناطق المحتلة استيراداً أو تصديراً، وفائض الإنتاج الزراعي إن وجد (الخضار والفواكه، والزيتون وزيت الزيتون والمواد التموينية)، يمكن تسويقه إلى تركيا أو عبرها للدول العربية والأوروبية، فالسلع السورية وخاصة الزراعية مطلوبة وبشدة ويمكن أن تؤمن عائدات للمناطق المحررة فتنعش الحالة الاقتصادية فيها.

وأضاف: «لكن هذا «الالتفاف» سيؤدي لتفعيل باب الهوى مجدداً لصالح النظام بطريقة غير مباشرة، وسينعكس سلباً وسيعود بالضرر المادي والمعنوي بالمجمل على الأهالي ووضعهم المعيشي وسيزيد معاناتهم».

وقال: «الفائدة إن وجدت ستنحصر بتجار الحروب والأزمات، وستُفتح أسواق لتسويق بضائع الاحتلال إيرانية المنشأ، التي لا يمكن ضمان صلاحيتها، وسيتسبب ذلك في نقص إضافي في المواد الأساسية بأسواق المناطق المحررة وارتفاع أسعارها».

وحول ما تقوله «هيئة تحرير الشام» من أسباب إنسانية تصب في صالح الشعب بالمناطق المحررة، أكد عضو غرفة التجارة السابق أن تلك الذرائع هي لكسب المال والعائدات فقط.

إدلب لديها معبر مع تركيا ولا تحتاج نظريا إلى سلع من مناطق سيطرة النظام (محمد الرفاعي/Getty)

11%

كشفت بيانات رسمية عن تراجع العجز التجاري في سورية بنحو 11% خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، مقارنة بشهر يونيو/ حزيران الماضي، وبلغت قيمة العجز نحو 461 مليون دولار.

المغرب

توسع «الكاش» وارتفاع طفيف للودائع

الرباط ـ **مصطفى قماس**

شهد تعامل المغاربة بالنقد «الكاش» ارتفاعاً كبيراً في العام الحالي، خاصة في ظل تسجيل الودائع لدى المصارف نمواً طفيفاً في العام الحلي. ووصل تداول النقد في المغرب إلى 33,45 مليار دولار في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بزيادة 6 مليارات دولار، مقارنة بالمستوى الذي بلغه في نهاية العام الماضي، وفق البيانات النقدية التي نشرها البنك المركزي. وكرّس ذلك الارتفاع الذي يأتي في سياق الأزمة الصحية الاتجاه الذي عرفه تداول النقد في الأعوام الماضية، إذ تجلى أن «الكاش» لا يذهب إلى المصارف التي شهدت تراجع الودائع لديها.

ولم تسجل الودائع لدى المصارف إلى غاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، سوى ارتفاع طفيف لم يتعد 2,42 في المائة، أي بزيادة 2,42 مليار دولار لتستقر في حدود 106 مليارات دولار، بحسب بيانات رسمية. وسبق لمحافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أن عبر عن قلقه قبل أشهر من مفارقة تتمثل في تباطؤ وتيرة نمو الودائع لدى المصارف في الوقت الذي تتوسع فيه مساحة تداول الكاش. ويتجلى أن العديد من الفاعلين يفضلون التعامل بالكاش بعيداً عن أعين الإدارة العامة للضرائب، خاصة في ظل شيوع القطاع غير الرسمي وسعي قطاعات للتهرب من الضريبة، ما يؤثر على الودائع لدى المصارف.

ويذهب الخبير المغربي في القطاع المصرفي، مصطفى ملغو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن سيادة التعامل بالنقد في المغرب مردها إلى عدم وجود قانون يفرض التعامل بالشيك أو بأية وسيلة مماثلة عندما تتجاوز الصفقة أو المعاملة سقفاً.

وأكد ملغو أن طبيعة الاقتصاد المغربي المتسم بسيادة السوق غير الرسمي، يؤدي إلى شيوع التعامل بالنقد على اعتبار أن المتعاملين في ذلك الاقتصاد يتفادون التعامل بوسائل الأداء الأخرى. وكانت الحكومة قد سنّت عبر قانون مالية العام الحالي (الموازنة) تدبيراً يحث الأشخاص الذين لديهم نقود كاش على إيداعها لدى المصارف، حيث يفترض فيه ملء استمارة لن توجه لإدارة الجباية، غير أنه سيتم اقتطاع 5 في المائة من المبلغ لفائدة الدولة برسم المساهمة الإبرائية.

وتعزز توجه مغاربة نحو التعامل بالأوراق النقدية في ظل الأزمة الصحية التي ثارت في ظل الجائحة، بحسب ما لاحظه محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، عند استضافته من قبل لجنة المالية بمجلس النواب الأسبوع الماضي.

واعتبر الجواهري أن الأزمة أفضت إلى ارتفاع غير مسبوق في الطلب على النقود، وهو الطلب الذي نجم عن الحجر الصحي وارتفاع الحاجة للنقود في موسمي رمضان وعيد الأضحى الماضيين. ووصلت قيمة النقود التي تم سحبها من المصارف بين يناير/ كانون الثاني ويوليو/ تموز الماضيين إلى 7,2 مليارات دولار، حيث مثل ذلك أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ما سجل على مدى العام الماضي، بحسب بيانات البنك المركزي.

وسجل البنك المركزي أن حجم النقود المتداولة في سبتمبر/ أيلول الماضي ظل مرتفعاً بنسبة 19,5 في المائة بالمقارنة مع المستوى المسجل في نهاية العام الماضي، بينما لم يتجاوز الارتفاع 6,9 في المائة كمتوسط سنوي على مدى الخمسة أعوام الأخيرة. وكان البنك المركزي قد تبنّى خطة استثنائية من أجل توفير النقد بتعاون مع المصارف وجمعيات القروض الصغرى، وجرى التعاون مع وزارة الداخلية من أجل تسهيل نقل الأموال، في الوقت نفسه الذي عززت فيه الطاقة الإنتاجية للنقود التي تغطي أربعة أشهر من الحاجيات.

وعبّر المغرب عن الرغبة في التوجه نحو تقليص المعاملات التي تتم بواسطة النقد، حيث أطلق قبل أكثر من عام وسيلة جديدة للأداء متمثلة في «m-wallet» التي أريد منها أن تمكن من إنجاز عمليات بشكل إلكتروني، والتي تتمثل في تحويل الأموال من شخص لآخر والأداء لفائدة التجار وسحب أو إيداع الأموال عبر إجراءات إلكترونية.

احجام عن ضخ النقود في المصارف (Getty)

أخبار العرب

الجزائر تستأنف الرحلات الجوية الداخلية

قررت السلطات الجزائرية، استئناف الرحلات الجوية الداخلية، اعتباراً من السادس من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وذلك بعد تعليق استمر نحو 9 أشهر ضمن إجراءات لكبح تفشي فيروس كورونا الجديد. وقالت الحكومة في بيان، مساء أول من أمس، إن القرار «سيخص من جهة، جميع الرحلات من الولايات الجنوبية وإليها، ومن جهة أخرى، وكمرحلة أولى، 50 في المائة من الرحلات التي تخدم شمال البلاد». والحدود الجزائرية مغلقة منذ منتصف مارس/ آذار الماضي باستثناء رحلات تنظّم لإعادة مواطنين عالقين في الخارج. في المقابل، وسعت السلطات قرار حظر التجول الليلي (من الثامنة مساءً وحتى الخامسة صباحاً) الساري في 32 ولاية من أصل ولايات البلاد الـ48 ليشمل ولايتين إضافيتين، وذلك لمدة 15 يوماً. وخلال هذه الفترة سيتم في هذه الولايات الـ34 تمديد العمل بالتدابير الصارمة للحد من تفشي الوباء، والتي تشتمل خصوصاً على حظر أنشطة تشمل «القاعات الرياضية وأماكن التسلية والاستجمام وفضاءات الترفيه والشواطئ ودور الشباب والمراكز الثقافية».

السعودية: ارتفاع تحويلات الأجانب 19% خلال أكتوبر

سجلت تحويلات الأجانب المقيمين في السعودية، خلال أكتوبر الماضي، ارتفاعاً بنسبة 19% لتبلغ نحو 13,16 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، حسب بيانات البنك المركزي السعودي «ساما». ومقارنة بشهر سبتمبر 2020، سجلت التحويلات خلال أكتوبر انخفاضاً طفيفاً بنحو 49 مليون ريال، وبنسبة 0,4%.

وارتفعت التحويلات من المملكة في 2020، رغم انعكاس جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وحركة التبادل التجاري عالمياً وإغلاق بعض الأنشطة.

وجاءت الزيادة كذلك مخالفة لتوقعات البنك الدولي، في وقت سابق؛ الذي توقع انخفاض التحويلات في 2020 بنسبة 20%

ويأكبر وتيرة من السنوات الماضية بسبب الفيروس. والسعودية من أكبر الدول على مستوى العالم اعتماداً على العمالة الأجنبية بما يزيد عن 10 ملايين عامل، وفقا لأحدث البيانات الرسمية.

تقارير عربية

اسواق

الإغلاقات تعصف بصغار التجار في غزة

غزة ـ **محمد السوافيري**

لا يستطيع الشاب مهند الشرفا (26 عاماً) افتتاح محله الصغير الخاص ببيع الإكسسوارات والهدايا قبل حلول الساعة التاسعة صباحاً موعد انتهاء حظر التجول الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، في إطار إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، بعد أن تأثر حركة البيع بسبب القلق العام في القطاع من انتشار الفيروس مع تصاعد حجم الإصابات والوفيات بشكل غير مسبوق في القطاع. وقدّرت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في قطاع غزة الخسائر الاقتصادية بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، بأكثر من مليار دولار، الأمر الذي يفاقم الصعوبات المعيشية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي الخانق، الذي قدرت الأمم المتحدة خسائره بنحو 17 مليار دولار منذ بدئه وحتى الآن. وقال رئيس جمعية رجال الأعمال، علي الحايك، إن خسائر كورونا تشمل قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والنقل والمواصلات، والتعليم والصحة، والتشغيل والعمل.

ومع حلول الساعة التاسعة بدأ بائع محل الملابس تامر بدران (35 عاماً) يفتح أبواب معرضه وسط شارع عمر المختار وسط المدينة المحاصرة، ليستقبل زبائنه. يقول بدران لـ«العربي الجديد» إنه تعرض في أكثر من مرة للمخالفة بسبب تزاحم الزبائن الذين لا يزيد عددهم عن 10 بالأصل ولكن ضيق محله يجعله عرضة للملاحقة. وتُعرف المحال التجارية خاصة في البلدة القديمة بضيق مساحاتها والتي لا يتجاوز الكثير منها نسبة 15 متراً مربعاً، مما يجعل من المحل الواحد مزدحماً إذا ما اجتمع فيه ثلاثة أو أربعة زبائن، إضافة إلى البضائع المصففة على أرفف وجوانب المحل. ويشير بدران إلى أنّ نسبة المبيعات انخفضت بسبب الحظر على عمل المحلات بعد الساعة الخامسة مساء، مبيناً أنّه كان يغلق محله قبل الساعة العاشرة قبل حلول جائحة كورونا. ومع الضغط الذي يتعرض له أصحاب المحلات من التقيد بعدد الزبائن، والإغلاق المبكر لجأ الكثير منهم إلى اعتماد أساليب التسويق الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ومؤخراً، سمحت الجهات الحكومية لأصحاب المطاعم بإمكانية العمل حتى الساعة الثامنة ولكن عبر الطلبات الخارجية ونظام الديلفري، بعد محادثات اجرتها هيئة الفنادق والمطاعم مع أصحاب الاختصاص في غزة. ويؤكّد الخبير الاقتصادي، عمر شعبان، أنّ الضائقة المالية والاقتصادية تجبر الناس على الخروج من منازلها للبحث عن مصدر رزقها. ويعتقد شعبان في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ إغلاق الأسواق لم ينجح في تحجيم انتشار الفيروس، مبيناً أنّ الدليل القطعي على عدم فاعليتها هو الزيادة المضطردة في عدد الإصابات المعلن عنها رسمياً.

ويوضح شعبان أنّ فكرة الإغلاق الشامل (التي يجري الحديث عنها في الأيام الأخيرة) يمكن أن تضاعف الأزمة الاقتصادية، وستترك الآف الأسر دون أي دخل مع عدم وجود برامج للمساعدة، مبيناً أنّ البديل الأكثر منطقية هو تطبيق إجراءات السلامة بشكل كامل ومنع التجمعات وإلزام الناس بلبس الكمامة واستخدام المطهرات والتوعية الكثيفة حول كيفية تجنب الإصابة. ووفق الخبير الاقتصادي، فإنّ إجبار الناس على المكوث في منازل صغيرة ومزدحمة بساكنيها واستحالة التباعد داخلها مع فقر الظروف الصحية هو وصفة سحرية لنشر المرض.

تفشي فيروس كورونا في القطاع أبرزها إغلاق المحال التجارية الساعة الخامسة مع استمرار حظر التجول للمواطنين بحلول الساعة الثامنة حتى الثامنة صباحاً لمنع تفشي الفيروس. ويستشعر الشرفا حالة من التقييد وهو لا يستقبل في محله سوى عدد محدود من الزبائن على مدار ساعات العمل.

تضرر آلاف الباعة بسبب الإجراءات الاحترازية والإغلاقات

التجار يشكون تراجع القدرة الشرائية للمواطنين (عبد الحكيم أبو رياش)

الكويت

الفنادق المهجورة تلجأ للتخفيضات

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تسببت جائحة كورونا في تكبيد الاقتصاد الكويتي خسائر فادحة، طاولت جميع القطاعات الاقتصادية، غير أن قطاع السياحة والفنادق كان ضمن أكبر الخاسرين خلال الأشهر الماضية بسبب الإجراءات الاحترازية في مواجهة تفشي فيروس كورونا، ما دفع الفنادق والمنتجعات السياحية التي هجرها الزبائن إلى تخفيض أسعارها بنسبة 80 في المائة من أجل جذبهم مجدداً.

وانخفض متوسط سعر الغرفة الفندقية في فئة 5 نجوم من 160 إلى 32 دولاراً، من أجل استقطاب العملاء ومغازلة الزبائن وخصوصا الوافدين في ظل صعوبة قدوم مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين كانوا يمثلون أكثر من 60 في المائة من نسبة الإشغال بالفنادق والمنتجعات وحتى في الشقق الفندقية. وفي السياق، قال مصدر من اتحاد مكاتب السياحة والسفر في الكويت لـ«العربي الجديد» إن نسبة الإشغال في الفنادق الكويتية بعد فترة الإغلاق الإجباري التزاما بقرار السلطات الكويتية بلغت 5 في المائة فقط، وهو ما أدى إلى تكبيد القطاع خسائر غير مسبوقة لم تشهدها الفنادق الكويتية منذ أكثر من 30 عاما. وذكر المصدر أن نسبة الإشغال ارتفعت خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى 24 في المائة، بعد الإعلان عن العروض والتخفيضات الأخيرة، لافتا إلى أن خسائر قطاع الفنادق خلال العام الجاري بلغت 1,2 مليار دولار.

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أن استمرار الإجراءات الاحترازية وشروط الالتزام بالحجر الصحي لمدة 14 يوما، ساهمت في خسائر غير مسبوقة للقطاع، مشيرا إلى أن غالبية الفنادق الكويتية قامت بتسريح ما يقرب من 50 في المائة من عمالتها خلال الأشهر الماضية. وأوضح المصدر أن اتحاد مكاتب السياحة والسفر وممثلين عن الفنادق والمنتجعات السياحية في الكويت، قاموا بتنسيق جهودهم لبلورة خطة تم عرضها على غرفة التجارة والصناعة ثم تقديمها إلى مجلس الوزراء من أجل استئناف حركة الطيران ووقف قرار منع استقبال مواطني قائمة الدول الممنوعة، غير أن الحكومة تواصل حتى الآن دراسة الخطة ولم ترد بشكل نهائي عليها. وعبّر المصدر عن أمله في أن توافق الحكومة الكويتية على الخطة المقترحة التي تتضمن استقبال الوافدين في الفنادق لقضاء مدة الحجر (14 يوماً)، حيث ستمثل الخطوة دفعة جديدة للفنادق وتعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بها خلال الفترة الأخيرة.

وكانت السلطات الكويتية قد قررت وقف استقبال مواطني 34 دولة، بسبب المخاوف الصحية جراء تفشي فيروس كورونا وطبيعة الوضع الوبائي في تلك الدول. ومع استئناف حركة الطيران وإعادة فتح مطار الكويت الدولي، فرضت الحكومة إجراءات احترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، مثل شرط إحضار شهادة خلو من فيروس كورونا (PCR)، فضلا عن شرط الالتزام بالحجر الصحي لمدة 14 يوما.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، بدر الحميدي، لـ«العربي الجديد» إن التخفيضات والعروض الأخيرة لجذب المواطنين والوافدين، جيدة في ظل خسائر القطاع ليس فقط على مستوى الكويت ولكن على مستوى دول العالم، مشيرا إلى أن هذه الخطوة قد تساهم في زيادة الموارد المالية للفنادق وانتشالها من خطر الانهيار.

وذكر الحميدي أن استمرار الخسائر المسجلة من الشواغر كان يتطلب الاعتماد على منتجات تسويق محلية، من أجل مواجهة حركة التباطؤ التي تضرب جميع القطاعات الاقتصادية وخصوصا السياحة، مؤكدا أن قطاع الشقق الفندقية أصيب بالشلل في ظل غياب شبه كامل للقادمين إلى البلاد سواء من الزائرين القادمين من الدول الخليجية للسياحة أو لمتابعة أعمالهم.

وأوضح الخبير الاقتصادي أنه من دون ابتكار أساليب جديدة لجذب العملاء، سترتفع خسائر الفنادق وسوف يزداد الوضع سوءا، في ظل المخاوف من خطر الانهيار واضطرار العديد منها إلى الإغلاق. بدوره، قال رئيس وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية، عبد العزيز المزيني، إنه على الحكومة التجاوب مع المبادرات التي تهدف إلى تعزيز موارد الفنادق والسياحة، مشيرا إلى أن هذا القطاع يبرز المظهر الحضاري للبلاد، ويمثل واجهة الكويت السياحية.

وحذر المزيني خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، الحكومة من عدم مد يد المساعدة للفنادق التي تشهد موجات تسريح للعاملين وخفض الرواتب بنسب مختلفة وصلت في بعض الأحيان إلى 75 في المائة. وأكد رئيس وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية أنه في حال انهيار هذا القطاع، سيزداد معدل البطالة، فضل عن خلق أزمة تتعلق بانعدام ثقة المستثمرين.

لبنان: ركود شاق وطويل

توقع البنك الدولي أن يعاني لبنان من «ركود شاق وطويل»، وأن يسجل انكماشاً اقتصادياً بنسبة 19,2 في المائة بنهاية العام الجاري 2020، منتقداً السلطات اللبنانية بسبب «الغياب المتعمد لإجراءات فعالة» لإنهاء الأزمة الاقتصادية. وقال البنك في تقرير المرصد الاقتصادي للبنان، الصادر أمس الثلاثاء، إن الفقر سيواصل التفاقم على الأرجح، ليصبح أكثر من نصف السكان فقراء بحلول عام 2021، فيما من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 194 في المائة ارتفاعاً من 171 في المائة في نهاية 2019. وأضاف البنك، وفق رويترز، أنه «بعد عام من تفجر الأزمة الاقتصادية الحادة في لبنان، أدى الغياب المتعمد لإجراءات فعالة على صعيد السياسات من جانب السلطات، إلى تعريض الاقتصاد لركود شاق وطويل».

أخبار العالم

صندوق الثروة التركي يصدر سندات

قال الرئيس التنفيذي لصندوق الثروة التركي، زفير سونميز، أمس، إن الصندوق يهدف لإصدار سندات في 2021، بعد أن أرجأ أول إصدار لسندات دولية في أكتوبر/ تشرين الأول. كان صندوق الثروة التركي، الذي يشرف على أصول بقيمة 240 مليار دولار العام الماضي ويرأسه الرئيس رجب طيب أردوغان، قال إنه أجل إصداره المزمع لسندات مقومة بالدولار «بسبب ظروف السوق». وفي مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ إتش تي، قال سونميز إن الصندوق سيبدأ عملية إصدار سندات أخرى في 2021، مضيفا أن أوضاع السوق لم تكن مناسبة في أكتوبر/ تشرين الأول. وقال إن الصندوق سيصدر سندات كل 18 إلى 24 شهرا. وقال: «أعدنا البنية التحتية، بالنسبة لنا، هناك ما هو أهم من السعر وإجمالي السندات. نحتاج إلى خلق قاعدة مستثمرين».

كان الصندوق قد قال أول من أمس، إنه باع عشرة في المائة من أسهم بورصة إسطنبول إلى جهاز قطر للاستثمار مقابل 200 مليون دولار.

زيادة صادرات إيران من الألومنيوم

أظهرت دراسة لإحصاءات التجارة الخارجية لإيران (حكومية) في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام الإيراني (بدأ في 21 آذار/مارس الماضي) في قطاع الصناعات التعدينية والمعدنية، أن قيمة صادرات إيران من سلاسل الألومنيوم ومنتجاتها ارتفعت بنسبة 56 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل عائداتها إلى 101,1 مليون دولار. واستنادا إلى الجداول الإحصائية للجمارك الإيرانية، فإن قيمة صادرات قطاع الصناعات التعدينية والمعدنية خلال فترة هذه الدراسة بلغت أكثر من 3 مليارات و 49,4 مليون دولار.

طاقة

تواجه منظمة أوبك خلال السنوات العشر المقبلة تحديات خطيرة ربما تقود إلى تفككها وسط ضغوط جائحة كورونا على الطلب العالمي للنفط والأزمات المالية والخلافات بين الأعضاء حول الحصص والأهداف واستراتيجيات الطاقة العالمية في عهد جو بايدن

مستقبل أوبك في خطر

الخلافات والأزمات المالية والحروب السعرية تحاصر المنظمة النفطية

موسى مهدي

ربما سيكون عقد العشرينيات من العقود الخطرة على مستقبل منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» التي تواجه الدول الأعضاء فيها مجموعة من التحديات التي تراوح بين الأزمات المالية، وتضارب الأهداف، وتراجع استخدامات المشتقات النفطية في توليد الطاقة، وعقبات الحظر الأميركي.

تضاف إلى ذلك ضربات جائحة كورونا وتداعياتها على الاستهلاك النفطي، والخلافات بشأن حصص الإنتاج المستقبلية التي تزداد تعقيداً مع التجاوزات والغش التي تفرضها حاجة بعض الحكومات الماسة للأموال، وتدفعها تبعاً لذلك إلى رهن نفطها لسنوات مقابل الحصول على مقدم دفعيات لفك الضائقة المالية.

وحتى الآن حالت هذه الخلافات بين أعضاء «أوبك+» دون إجازة إعلان وثيقة التعاون النفطي التي تمت مناقشتها يومي الاثنين والثلاثاء في اجتماع «أوبك+»، الذي تم عبر «الفيديو كونفرانس». وهدفت وثيقة التعاون بين «أوبك» والمنتجين خارجها لإحداث التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط حتى الربع الأول من العام 2022. وهو التوازن المطلوب لامتصاص التخمة النفطية المعروضة في السوق، وبالتالي دفع الأسعار للارتفاع نحو 50 دولاراً للبرميل.

ودعا الوثيقة إلى تعديل اتفاقية خفض الإنتاج الحالية من 7,7 ملايين برميل يومياً إلى 5,7 ملايين برميل يومياً، في الفترة بين يناير/ كانون الثاني 2021 وإبريل/ نيسان 2022، أي زيادة إنتاج الدول الأعضاء في «أوبك+» وحلفائها بمليوني برميل يومياً خلال هذه الفترة، بدلاً من تعديل الاتفاقية كل 3 أشهر، وذلك وفقاً لبيانات مكتب المنظمة البترولية في فيينا. لكن مصارف استثمارية، من بينها «غولدمان ساكس» و«آي أن جي» و«بو بي أس»، ترى أن الخلافات العميقة بين الأعضاء في التحالف النفطي ربما ستضطر «أوبك+» إلى الاستمرار باتفاق الخفض الحالي، وتأجيل البت في الزيادة حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل.

ووفق خبراء نفط، فإن هذا الخلاف ربما سيكون محدوداً، ولكن منظمة «أوبك» ستواجه خلافات أكبر بين الأعضاء وعقبات كؤودة ربما تهدد بقاءها خلال السنوات العشر المقبلة. إذ تواجه المنظمة أكثر 5 تحديات تهدد وجودها في المدى المتوسط وحتى العام 2030.

أكبر هذه التحديات المتوقع أن تتفجر في المستقبل خطط بعض الدول لزيادة الإنتاج النفطي في وقت يتراجع فيه الطلب على النفط لصالح الطاقات المتجددة، مثل الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة من الرياح والشمس والطاقة النووية.

في هذا الشأن، يقول المستثمر الأميركي والخبير النفطي ريتشارد فودرا إن «أوبك» تواجه خلال السنوات المقبلة ارتفاع الإنتاج في ليبيا والعراق والإمارات وإيران وروسيا. إذ أنتجت «أوبك» نحو 25,31 مليون برميل يومياً في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بزيادة 750 ألف برميل يومياً عن معدل إنتاجها في أكتوبر/ تشرين الأول.

وبحسب الأرقام، فقد ارتفع إنتاج النفط الليبي وحده بنحو 700 ألف برميل. وكان إنتاج «أوبك» في يونيو/ حزيران الماضي 22,69 مليون برميل يومياً، وهو الأدنى منذ العام 1999. ويلاحظ أن الإمارات رفعت إنتاجها بنحو 90 ألف برميل يومياً في نوفمبر/ تشرين الثاني. وتستهدف الإمارات زيادة إنتاجها إلى 5 ملايين برميل خلال السنوات العشر المقبلة، وفقاً للخطة التي أعلنت عنها شركة أدنوك في بداية الأسبوع الماضي. وأعلنت أدنوك عن خطة استثمار في النفط قدرها 122 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن هذه الميزانية ليست الأكبر في تاريخ أدنوك، إلا أن ما يخيف «أوبك» من هذه الخطة أنها جاءت في وقت يتراجع فيه الطلب على الخامات والمشتقات النفطية وعدم اليقين حول الطلب العالمي على نفط «أوبك». وحسب وكالة بلومبيرغ، تخطط الإمارات لزيادة الإنتاج النفطي إلى 5 ملايين برميل خلال السنوات العشر المقبلة بدلاً من 3,4 ملايين برميل يومياً حالياً. وهو ما يعني زيادة الإنتاج النفطي خلال السنوات الخمس المقبلة، أي بمقدار 130 ألف برميل يومياً. وبعرض العراق الكميات المرهونة بسعر منخفض مقابل الحصول على مقدم دفع فوري يقدر بنحو مليارَي دولار. وبعكس هذا الرهن الضغوط التي تواجهها الحكومة العراقية الحالية ومخاوفها من المظاهرات التي سبق أن أسقطت حكومة حيدر العبادي في العام السابق، وبالتالي فمن الصعب تقييد دولة مثل العراق في المستقبل بحصة نفطية. ودفعت زيادة مبيعات الحكومة المركزية العراقية من النفط إلى 3,7 ملايين برميل يومياً، بالإضافة إلى حوالي 450 ألف برميل يومياً تصدرها حكومة إقليم كُردستان، صادرات العراق إلى أعلى مستوى لها منذ سبتمبر/ أيلول الماضي.

كما أن خبراء يتوقعون أن يساهم حل الصراع خلال السنوات الخمس المقبلة، أي بمقدار برميل يومياً خلال العام المقبل، ولكن في حال حدوث سلام دائم، فإن إنتاج النفط الليبي ربما سيصل بسهولة إلى مستوياته قبل سقوط حكم العقيد معمر القذافي والبالغة 1,65 مليون برميل يومياً. وهناك مخاوف لدى منتجي أوبك من عودة النفط الإيراني في حال عودة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمفاوضات النووية «5+1»، ورفع الحظر الأميركي عن طهران، وبالتالي تجميد العقوبات التي فرضها دونالد ترامب على النفط الإيراني وتصفير صادراته.

على صعيد السعودية التي تقود منظمة «أوبك»، فإن شركة أرامكو تواجه أزمة مالية بعد كلف طرحها والدفعيات الضخمة للمساهمين وتزايد الديون على الشركة التي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق. وبلغت الديون الخارجية للحكومة السعودية 218,6 مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها خلال العام الجاري. وبالتالي من المتوقع أن تلجأ الحكومة إلى دفع أرامكو للمزيد من الاستدانة خلال الأعوام المقبلة وزيادة حصة مبيعاتها في السوق النفطية خلال العام المقبل. وربما يقود ذلك إلى عودة الصراع على الحصص بين أعضاء «أوبك» وفي المقدمة السعودية والشركات الروسية. وهذا الصراع هدد بشكل مباشر منظمة أوبك في الربع الأول من العام الجاري. يمكن تلخيص هذه التحديات التي تواجه منظمة أوبك في التراجع المتواصل في حصة المنظمة في سوق الإمدادات النفطية العالمية، والتحول الجاري في سوق الطاقة العالمية نحو توليد الطاقة النظيفة، والتباين البترولية تراجعت في الإمدادات العالمية من في الإنتاج وأسعار النفط المستهدفة، وتحول شركات النفط الصخري إلى موقع «المنتج المرجح» الذي يحدد مستويات الأسعار وليس السعودية، إضافة إلى الصراع الدولي وسياسات الحظر النفطي.

وتبعاً لذلك، يتوقع خبير الطاقة بنشرة «بلاتس غلوبال» التي تعنى بالنفط، هيرمان وانغ، أن تهدد خلافات تقاسم الحصص والأزمات المالية التي تحاصر حكومات الدول مستقبل المنظمة البترولية خلال السنوات العشر المقبلة. وتواجه «أوبك» هذه الخلافات في وقت تتراجع حصتها في سوق الإمدادات النفطية العالمية. وتشير بيانات مكتب «أوبك» الرئيسي في فيينا، في تقريره الصادر في أغسطس/ آب الماضي، إلى أن حصة المنظمة البترولية تراجعت في الإمدادات العالمية من 80% في عقد السبعينيات إلى 30% خلال العام الماضي، 2019. وهناك توقعات أن تتراجع إلى 25% بعد فوز مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن، الذي يخطط لاستثمار ترليوني دولار في مشروعات الطاقة المتجددة.

ومن هذا المنطلق، فإن العديد من الخبراء لا يستبعدون أن تتفكك أوبك خلال الفترة المقبلة. إذ باتت «أوبك» بين فكي كماشة، بين خسارة حصتها المتآكلة في سوق الطاقة العالمية، وخسارة حصتها في سوق الإمدادات العالمية لصالح الطاقات المتجددة وشركات النفط الصخري والشركات الروسية.

يذكر أن منظمة «أوبك» التي تأسست قبل 60 عاماً، تمكنت من الإبحار إلى بر الأمان وتجاوز العديد من العقبات رغم محاولات البعض تفكيكها، ومنهم دونالد ترامب، ولكن هنالك شكوكا بشأن ما إذا كانت المنظمة البترولية تستطيع البقاء وسط اللكمات الخطيرة التي تتلقاها حاليا من تداعيات كورونا والتحول الاستراتيجي بسوق الطاقة العالمي والخلافات بين الدول الأعضاء.

وتأسست أوبك في سبتمبر/ أيلول 1960 خلال مؤتمر عُقد بالعاصمة العراقية بغداد. وشكلت السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا النواة الأولى لها، لتتوسع بعد ذلك وتضم 14 دولة منتجة للنفط.

مخاوف من زيادة الإنتاج رغم انخفاض الطلب (إيكس هالادا/فرانس برس)

تراجع الأسعار

تراجع سعر خام برنت لعقود يناير/ كانون الثاني بنحو 19 سنتاً، بينما خسرت عقود خام غرب تكساس الأميركي لنفس العقود بنحو 31 سنتاً، وذلك وفقاً لبيانات بلومبيرغ في منتصف نهار امس الثلاثاء. ورغم ان التراجع طفيف لكنه يعكس عدم ثقة اسواق الطاقة بقدرة منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفائها على التوصل الى اتفاق مستقبلا حول حصص الانتاج والتوجه العالمي نحو استخدام السيارات الكهربائية. وتدور خلافات بين كبار المنتجين حول كيفية الاستجابة للمتغيرات في سوق للطاقة.

المنظمة تواجه ارتفاع إنتاج منتجين، خصوصاً ليبيا والعراق والإمارات

غوف: احتمال بريكست بدون اتفاق وارد

حثت الحكومة البريطانية، أمس الثلاثاء، الشركات على الاستعداد لنهاية الفترة الانتقالية لخروجها من الاتحاد الأوروبي في غضون شهر واحد، مع بقاء المحادثات بشأن اتفاق التجارة الحرة متوقفة. وحذر وزراء من أن الوقت ينفد مع اقتراب الموعد النهائي، وأنه يتعين على الشركات إنهاء الاستعدادات لتجنب الاضطراب المحتمل مع سريان القواعد الجديدة في الأول من يناير/ كانون الثاني المقبل. وبحسب صحيفة «ديلي أكسبريس» البريطانية فقد رفض وزير شؤون مجلس الوزراء مايكل غوف العرض الأوروبي الخاص بالصيد في المياه البريطانية. وقال غوف إنه «بغض النظر عن نتيجة مفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبي، هناك تغييرات مضمونة يجب أن تُعدها الشركات في الوقت الحالي». وأضاف الوزير الثلاثاء أن هناك احتمالاً بأن تنتهي محادثات التجارة مع الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاق، وهو الكابوس الأخير لأزمة بريكست المستمرة منذ خمسة أعوام. وردا على سؤال حول ما إذا كان سيناريو عدم التوصل لاتفاق بات أقرب، قال «من المؤكد في ظني أن هناك احتمالاً بأننا قد لا نتوصل إلى نتيجة من خلال التفاوض، ولهذا فإن من المهم أن يستعد قطاع الأعمال لجميع الاحتمالات، لكنني أرغب بشدة في التوصل لاتفاق واعتقد أن بوسعنا تأمين ذلك».

(العربي الجديد)

مايكل غوف يرفض العرض الأوروبي بشأن الصيد بالمياه البريطانية (Getty)

نمو الاقتصاد العالمي 4,2% في 2021

مقاهي ومطاعم باريس مغلقة بسبب كورونا (Getty)

توقعت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4,2 في المائة في 2021، بعد انكماش بنسبة مماثلة خلال العام الجاري بسبب جائحة كورونا.

وقالت المنظمة التي تضم أكبر 30 اقتصاداً في العالم، في أحدث تقرير لها صدر أمس الثلاثاء، إن النشاط سيظل مقيدًا بالتباعد الاجتماعي والحدود المغلقة جزئيًا على الأرجح خلال النصف الأول من عام 2021.

وأضافت: «من المتوقع أن يكتسب الاقتصاد العالمي زخمًا تدريجياً، فقط حين تنشر اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في جميع أنحاء دول المنظمة خلال عام 2021».

ووفقًا لهذا السيناريو، تتوقع المنظمة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4,2 في المائة في العام المقبل، مع توقع الصين أن تأخذ في الحسبان لأكثر من ثلث هذا النمو. كما توقعت المنظمة أن يتباطأ النمو إلى حدود 3 في المائة في 2022، وذلك بعد الانخفاض الحاد بنسبة 4,2 في المائة خلال العام الجاري. وجاءت توقعات المنظمة لانكماش الاقتصاد العالمي هذا العام أقل سوءاً من توقعات سابقة بـ4,5 في المائة في سبتمبر/أيلول. وقالت إن الانكماش سيكون متفاوتًا بين البلدان والقطاعات ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات دائمة في الاقتصاد العالمي. وتتوقع المنظمة انكماشاً حاداً في منطقة اليورو والولايات المتحدة بنسبة 7,3 في المائة و3,2 في المائة في الربع الأخير من عام 2020.

(الأناضول)

واشنطن تفرض عقوبات على شركة صينية

فرضت الولايات المتحدة مساء الاثنين، عقوبات على شركة صينية كبرى للإلكترونيات والهندسة لمساعدتها فنزويلا في كبت المعارضة على الإنترنت، وذلك ضمن خطوات تشديد إدارة الرئيس دونالد ترامب عقوباتها على كل من الصين وفنزويلا.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية، إنها بصدد فرض قيود على التعاملات مع «شركة الصين الوطنية لاستيراد وتصدير الإلكترونيات»، وتجميد أصول أي مؤسسة تمتلك فيها الشركة المملوكة للحكومة الصينية حصة تبلغ 50 في المئة أو أكثر.

ووفق الخزانة فإن الشركة الصينية تقدّم خدماتها لشركة الاتصالات الفنزويلية المملوكة من الدولة والتي حجبت وسائل إعلام مستقلة والبث الحي لزعيم المعارضة خوان غوايدو الذي تعترف به 50 دولة على الأقل ببنها الولايات المتحدة، رئيسا انتقالياً لفنزويلا.

وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين، «لن تتردد الولايات المتحدة في استهداف أي شخص يساهم في كبت الإرادة الديمقراطية للشعب الفنزويلي وسواه في أنحاء العالم».

واعتبرت وزارة الخزانة الأميركية أن الشركة الصينية تقدم لفنزويلا «نسخة تجارية» عن التقنية التي تستخدمها الصين لمنع وصول الصينيين إلى معلومات تعتبرها الحكومة حساسة. بينما على موقعها الإلكتروني، تقول الشركة إنها تبيع «حلولاً تحمي الحقوق الأساسية للمواطن»، وللشركة، بحسب موقعها، مصالح تجارية في بوليفيا والإكوادور.

والصين داعم رئيسي وشريك تجاري لفنزويلا المنتجة للنفط، كما تساعد الزعيم اليساري نيكولاس مادورو على مواجهة حملة أميركية متواصلة منذ عامين للإطاحة به، فيما اقتصاد بلاده يتداعى.

وتنظم فنزويلا يوم الأحد المقبل انتخابات تشريعية يأمل مادورو من خلالها استعادة الأكثرية في الجمعية الوطنية، المؤسسة الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة، فيما يقاطع غوايدو العملية التي يعتبرها مع العديد من المراقبين الدوليين، مزورة.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن الشركة الصينية لديها أكثر من مئتي فرع ومكتب حول العالم. وينص قرار الاثنين على فترة سماح مدتها 45 يوماً لتسمح الشركة لإغلاق عملياتهم أو التعرض لعقوبات أميركية.

وسبق أن استهدفت الشركة الصينية بعقوبات أميركية بين 2006 و2008 بموجب قانون يحظر الأنشطة التي يعتبر أنها تسهم في خرق حظر الأسلحة المفروض على سورية وإيران.

(العربي الجديد، فرانس برس)

شركات الإنترنت الصينية تواجه المزيد من الحظر الأميركي (Getty)

رؤية

تجاهل أوضاع الدين الخارجي المصري

شريف عثمان

لو دخلت على موقع وزارة المالية المصرية على الإنترنت، ستكون صورة وزير المالية هي أول ما تقع عليه عينيك، وهو يحمل «كأس» أفضل وزير مالية في أفريقيا والشرق الأوسط، أو في منطقة في العالم لا يوجد بها مالية، ولا اقتصاد، ولا سياسة، ولا صوت يعلو في أي بلد فيها فوق صوت الملك أو الرئيس.

فإذا اجتهدت للعثور على رابط «الدين العام» وضغطت عليه، تظهر لك عدة اختيارات، أولها «الدين الخارجي»، ومنه يكون لديك ثلاثة اختيارات، آخرها هو «السندات الخضراء» التي أعلنت مصر مؤخراً عن إصدارها، ويوجد بداخله 5 روابط، وبجوار كل منها علامة PDF توحي بأن هناك مستنداً يمكن فتحه، إلا أن الروابط الخمسة لا تعمل.

أما الاختياران الأول والثاني فيتحدث أحدهما عن «الرصيد القائم من السندات الدولارية»، لكن أحدث ما جاء به توقف عند إصدارات شهر إبريل/ نيسان من عام 2018، أي أنه لم يذكر شيئاً عن إصدارات أكثر من ثلاثين شهراً مضت، ربما تكون هي الأكثر نشاطاً للسندات المصدرة من الحكومة المصرية في تاريخها الممتد لآلاف السنين!

ويشير الرابط الأخر إلى «إجمالي الدين العام الخارجي»، لكن للأسف توقفت الأرقام المنشورة عند منتصف عام 2018، وهو ما يعني مرة أخرى أن موقع الوزارة لم ينشر ما تم اقتراضه خلال فترة تقترب من عامين ونصف، شهدت بالتأكيد أكبر إضافة يشهدها الدين الخارجي المصري منذ عصر ما قبل الأسرات.

لم يكن أمر الروابط التي لا تعمل مجرد عطل تقني غير مقصود تسبب في عدم إظهار رصيد الدين الخارجي الحالي، البالغ 123 مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، إذ خلا منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي، والموجود على الموقع في 75 صفحة، من أي إشارة إلى هذا الرقم، تماماً كما فعل «دليل الموازنة العامة للدولة - نسخة المواطن»، إذ ربما يشعر المسؤولون المصريون بأن هذا المواطن لديه من الهموم ما يكفيه، لدرجة أنه لن يكون معنياً برصيد تلك الديون في الوقت الحالي.

أما التقرير الخاص بالأداء الاقتصادي والمالي فأخر رقم مؤكد عن الدين الخارجي لمصر كان في نهاية النصف الأول من العام الماضي، بينما جاءت أرقام النصف الأخير من 2019 تقديرية/ مبدئية غير مؤكدة، وكانت أحدث ما نشر فيما يخص الدين الخارجي.

لم تتجنّب وزارة المالية وحدها الإشارة إلى أحدث أرقام الدين الخارجي، إذ فعلت ذلك العام الماضي وزيرة التخطيط، حينما نشرت رداً مطولاً على مقال كتبه وزير سابق عن حال الاقتصاد المصري، تناولت فيه كافة المؤشرات الاقتصادية، متغافلة عن رصيد الدين الخارجي الذي كان عند أعلى مستوياته التاريخية.

لم تذكر الوزيرة وقتها، أو في أي وقت آخر، ولا أي من المسؤولين المصريين الآخرين، الدين الخارجي إلا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم علمهم أن الناتج المحلي لا أهمية له هنا، كون سداد تلك الديون سيكون بالعملة الأجنبية التي تم الاقتراض بها، من حصيلة الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تحويلات العاملين أو إيرادات قناة السويس، وجميعها للأسف متراجعة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تسبب في استمرار الدين الخارجي في الارتفاع.

ارتفاع الدين الخارجي يمثل قضية شديدة الأهمية والخطورة بالنسبة للاقتصاد المصري وللمصريين، كونه ينقل عبئاً ضخماً للأجيال القادمة، ويحرمها من مليارات الدولارات التي سيكون عليها التنازل عنها وفاء لما اقترضه النظام الحالي.

ارتفاع الدين الخارجي يضخم مخصصات خدمة الدين في الموازنة المصرية، وهو ما يعني تقليص المبالغ المتبقية للإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، الأمر الذي بدا واضحاً في مخالفة مخصصات تلك البنود لما هو منصوص عليه في الدستور المصري خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على الأقل، ولن تكون هناك نتيجة لذلك إلا استمرار التردي في الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطنين، كما تراجع البحث العلمي على النحو الذي يلمسه أغلب المصريين.

ارتفاع الدين الخارجي سيدفع المسؤولين المصريين للتسرع في بيع أية أصول تقع تحت أيديهم، وسيتم البيع بأبخس الأسعار لضعف الموقف التفاوضي المصري، الأمر الذي ستترتب عليه زيادة النفوذ السعودي والإماراتي، وربما الإسرائيلي، في الاقتصاد المصري، وسيظهر لنا شبح «طال عمره» في أكثر من مجال، ليفسدوا علينا كل شيء، من السياسة والاقتصاد إلى الفن والثقافة، كما فعلوا وأشياعهم من قبل.

لا يبدو النظام الحالي في مصر راغباً ولا قادراً على تقليص الدين الخارجي في الوقت الحالي، وفي حوار جمعني مصادفة مع أحد رموز انقلاب 2013، وأحد أهم المشاركين في وضع السياسات الاقتصادية والمالية لبلدنا من وقتها، أكد لي أنهم لا يعيرون ارتفاع الدين الخارجي أدنى اهتمام، وأن الدائنين هم من يجب عليهم الشعور بالتوتر لا الحكومة المصرية، وأن مواجهة مصر لصعوبات في السداد لن يترتب عليها أي مخاطر، لأن الدائنين «لن يتمكنوا من حمل الأراضي المصرية أو المنتجعات السياحية أو الشركات المصرية، ليعودوا بها إلى بلادهم عوضاً عما لم يتم سداده من ديون»، على حد تعبير المسؤول الكبير.

هذا المنطق لا يبدو أنه من خيال الرجل، وأكاد ألمسه في خطوات تعامل الحكومة مع كل استحقاق لدفعة من الدين الخارجي، التي لا تخرج عن محاولات «تجديد الودائع» أو مد أجلها، أو إصدار سندات جديدة تحلّ محل ما يستحق، أو تبني سندات جديدة، مرة «إسلامية» ومرة «خضراء»، بينما تختفي أي محاولات لتقليص عجز الحساب الجاري من أجل الاستغناء عن تلك القروض، اللهم إلا من خلال صندوق سيادي، تنقل إليه الأصول المصرية ليتم عرضها للمستثمرين الأجانب والاقتراض بضمانها، مع تحصينه من أي نوع من أنواع الرقابة أو المحاسبة أو المقاضاة، على نحو يضاعف من كوارث الاندفاع نحو الاقتراض، ولا يزيد صورة مستقبل الاقتصاد المصري إلا قتامة.